

صَدْرَتْ فِي ١١ دَيْسَمْبَرِ ١٩٥٤ م

الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الاعلام

العدد

١٧١٥

السنة
الثالثة والثلاثون

الأحد

٢١ شعبان ١٤٠٧ هـ

١٩ ابريل (نيسان) ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرسوم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧

في شأن حظر بعض الافعال المضرة بالنظافة العامة والمزروعات

مادة (٤)

يصدر وزير الدولة للشئون البلدية قرارا بتحديد الاشخاص المنوط بهم ضبط المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتحرير المحاضر اللازمة بشأنها واحالتها الى الادعاء العام .

مادة (٥)

يجوز الصلح في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وعلى محرر المحضر بعد مواجهة المخالف بالمخالفة أن يعرض عليه الصلح ويثبت ذلك في محضره ، وعلى المخالف الذي يرغب في الصلح أن يدفع خلال أسبوع من عرض الصلح عليه الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها في المادة الثالثة وتنقضى الدعوى الجزائية وجميع آثارها بدفع مبلغ الصلح .

مادة (٦)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره .

أمير الكويت
جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله السالم الصباح

وزير الدولة للشئون البلدية
عبد الرحمن خالد الغنيم

صدر بقصر السيف في : ٩ شعبان ١٤٠٧ هـ
الموافق : ٧ من ابريل ١٩٨٧ م

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر في ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ ، الموافق ٣ من يوليه سنة ١٩٨٦ ، وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الاجراءات والمعاقبات الجزائية ، وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له ،

وبناء على عرض وزير الدولة للشئون البلدية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة (١)

يحظر القاء القمامة والاوراق والمخارم وعلب وأعقاب السجائر أو المخلفات أيا كانت على الارصفة وفي الشوارع والطرق والميادين والساحات والمواقف والحدائق والاراضي العامة .

كما يحظر البصق في الاماكن المشار اليها في الفقرة السابقة أو التبول أو التغوط في غير الاماكن المعدة لذلك .

مادة (٢)

يحظر اتلاف المزروعات والنباتات والاشجار وقطف الازهار والثمار في الشوارع والميادين والحدائق العامة .

كما يحظر اقتلاع الاشجار والنباتات البرية أينما وجدت في الاراضي العامة .

مادة (٣)

مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على مائتي دينار .